

إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام - لمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤)

حالة دراسية لبعض البلدان العربية (مصر، الأردن، تونس، المغرب)

أ.م.د. هاشم محمد العركوب

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

الملخص

واجه استخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والإيرادي (الضرائب والقروض) في البلدان العربية تحديات كثيرة ففي جانب النفقات فإن سياسات خفض الإنفاق أو زيادته من جهة وسياسة إعادة هيكلية الإنفاق من جهة أخرى جمبعها مرهونة بعوامل باتت اليوم قيوداً يصعب التعامل معها لما لها من انعكاسات خطيرة على عملية التنمية الاقتصادية إما في جانب الإيرادات، فلم تعد التحصيلات الضريبية والتجوء إلى القروض العامة سهلاً حيث تجعل التغيرات المتتصاعدة في معدلات الفائدة تحقيق المكاسب المالية المرغوبة أمراً ممكناً ولاسيما في ظروف يشهد فيها الاقتصاد ظاهرة التضخم وعجز في الموازنة.

وبناءً عليه فإن الإشكالية (المأزق) التي واجهتها السياسات المالية العربية تتجسد في الحلقة المفرغة لهذه السياسات بدءاً بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي (لأسباب خارجة عن إرادة الدولة في الظروف الطبيعية على الأغلب) معبراً عنها بحالات العجز في الموازنة وبنمطية متوازنة طيلة مدة الدراسة ومواجهة هذا العجز بأسلوب خلق النقود الجديدة (ضريبة التضخم) ولكن الأخير يخلف آثاراً سلبية منها ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وبروز حالة المزاحمة مما دعا إلى تعاظم الدين العام وخدمته إلى الحد الذي لم يعد بمستطاع هذه الدول احتواوه.

Abstract

In Arabic countries, the use of fiscal policy represented by expenditure and revenue (taxes and loans), has faced many challenges. As for expenditure, the policies of decreasing or increasing expenditure on the one side and the reframing of expenditure on the other hand are now a days restricted by fixed factors which are difficult to treat with for their dangerous results. As for revenue and resorting to the public loans which is very difficult to collect. May make any change in the advantage rates will not enable to get the desired financial advantages especially in such situation where economy witnesses inflation and a deficit in the budget. Accordingly, these difficulties are accompanied by not adopting tax procedures which in turn will make the dependence on these loans is less to a point that the tax becomes valueless or without effect to stop the accumulation of the internal debts.

The problem facing Arab fiscal policies is represented by a vicious circle to these policies where they start the increase of the governmental expenditure levels (because of money reasons that frequently uncontrolled by the government in natural situation) and this is shown in many ways in the budget deficit and a reasonable procedure through out the study. This deficit can be stopped by bringing new money (Taxes of inflation), which in turn has a negative effect like the increase in the advantage rates and the decrease of marginal adequacy for capital and the emergence of crowding state which at the end makes the increase of public debts to a point that can't be controlled by these countries.

مقدمة

تسعى غالب حكومات البلدان النامية إلى تبني سياسات تهدف إلى تصحيح أوضاعها المالية ومحاولة تعزيز مركزها المالي من خلال ارتکازها على مسارين متوازيين أولهما خفض الإنفاق الحكومي وترشيداته، وثانيهما تحقيق زيادة ملحوظة في إيرادات الخزينة عن طريق اعتماد إيرادات جديدة.

ويعتمد نجاح السياسات المالية في الأساس على توليفة السياسيتين الإنفاقية والإيرادية وتوفيقهما في التطبيق، تكيفاً للظروف والأوضاع الاقتصادية المختلفة لكي تكون فاعلة ومحقة لأهدافها في تسريع النمو والترانكم الرأسمالي، ومحاولة التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل ما لم تقتربن بتحقيق الاستقرار الاقتصادي (J. vihar, Burla, 1975, 247-255).

وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى عدم جدواً السياسة المالية إذا لم تقترن بالسياسة النقدية، ففي حالة غياب التغير في عرض النقد تكون السياسة المالية محيدة والتي تعني ذلك الحدث المالي الذي لا يصاحبه تغير في عرض النقد.

وبناءً عليه من الممكن الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية في حال استخدام متغير السياسة المالية مقترباً بتغير السياسة النقدية.

إن تطور الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) وتفوق الأول على الثاني لفترات زمنية طويلة يعدّ أمراً لافتاً إذ قابله ثبات أو تراجع في مستوى الإيرادات وترانكم العجز في البلدان العربية، مما دعا إلى تحديد وسائل جديدة تمول هذا العجز عن طريق الدين العام الداخلي (السندات الحكومية، اذونات الخزينة، شهادات الخزينة) والخارجي (القروض الخارجية والهبات والمساعدات) (Boonds, Notes, Bills) Foreign loans, Grants, Adis الذي كان يتضمن في بعض جوانبه آثاراً مزاحمة للإنفاق الاستثماري الخاص مقابل حصول القطاع العام على أموال الدين العام.

مشكلة البحث

لأجات الحكومات موضوع الدراسة إلى التوسيع في نفقاتها (الجارية والاستثمارية) لتنفيذ خططها التنموية الطموحة إلى مستويات تعدّ بكثير حصيلتها الإيرادية (الضربيّة والاقتراضية). أدى ذلك إلى تباطؤ عملية التنمية وانخفاض معدلات النمو ورکود الاستثمار وبالتالي عدم القدرة على بناء جهاز إنتاجي قوي قادر على خلق مصادر تمويلية تسهم في تغطية الدين العام وأعبائه ، وتسبب اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية في تزايد أعباء الدين العام إلى مستويات كبيرة وبروز آثار اقتصادية ومالية غير مرغوبة، وغالباً ما كانت سياسة تخفيف الدين العام تصطدم بعدم تنسيق السياسيتين المالية والنقدية.

فرضية البحث

يتبنى البحث الفرضيات الأساسية الآتية:

١. استطاعت البلدان عينة الدراسة أن تعالج مشكلة الدين العام والعجز في موازناتها بالتدريج طيلة المدة المحددة للدراسة التي شهدت تطبيق برامج الخصخصة وما حققه من مكاسب مالية اعتمدها في تغطية تلك الأعباء.
٢. شهد الإنفاق الحكومي تطوراً طيلة مدة البحث، وهذا التطور جاء بنمطية لم تتغير أما الإيرادات فلم تعكس النمطية ذاتها بل تغيرت طيلة مدة الدراسة.
٣. هناك علاقة تأثير متبادل بين عجز الموارنة والدين العام.

أسلوب البحث

اعتمد البحث أسلوب التحليل المقارن في إثبات فرضياته على عينة من البلدان العربية شملت الأردن، مصر، تونس، المغرب. وجاء هذا الاختيار ليعكس طبيعة التباين الاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية فضلاً عن كونها دولاً غير نفطية لا تتوفر فيها إيرادات دائمة. أما المدة (١٩٩٠-٢٠٠٤) فتم اختيارها نظراً لما شهدته تلك الدول خلالها من تحولات وإصلاحات اقتصادية ومالية ألت بظلالها على موازنات هذه البلدان.

١. الإطار النظري للدراسة

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تنتهجها الحكومة في تخطيط نفقاتها وفي خلق وسائل تمويلها بقصد التأثير على المتغيرات الكلية كالتنمية وتحقيق الاستقرار وتوزيع الدخل والثروة (جابر، ٢٠٠٠، ٦).

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد السياسة المالية على وسائلتين أساسيتين هما أدوات السياسة الإنفاقية والسياسة الإيرادية (الضرورية والاقراضية) (Samuelson, 1987, 334). والسياسة الاقراضية المعروفة بسياسة الدين العام الذي يعرف: بأنه مجموع ما حصلت عليه تلك الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها ضمن مدى زمني محدد، وتأتي أهمية القروض من كونها تمثل وسيلة تمويل آنية يمكن أن تحصل عليها الدولة وقت ما تشاء دون خلق مظالم اجتماعية ناجمة عن عملية رفع أسعار الضريبة إلى الحد الذي يتجاوز فيه العبء الضريبي الفعلي مستوىه المثلث، أو لمواجهة أوضاع اقتصادية غير مستقرة كحالة التضخم إذ تعمل القروض على سحب أكبر قدر ممكن من الكتلة النقدية أو القوة الشرائية المتداولة، أو قد تحتاج بعض الدول إلى مثل هذه القروض بقصد مواجهة العجز في موازناتها على شكل اكتتاب بشهادات وأوراق وسندات الخزانة. أو الاقتراض من الجهاز المركزي.

و يترتب على عقد القروض العامة التزامات محددة على الدولة المدينة أن تسدد تلك الديون خلال فترة زمنية محددة، فضلاً عن دفع الفوائد المتفق عليها عند العقد.

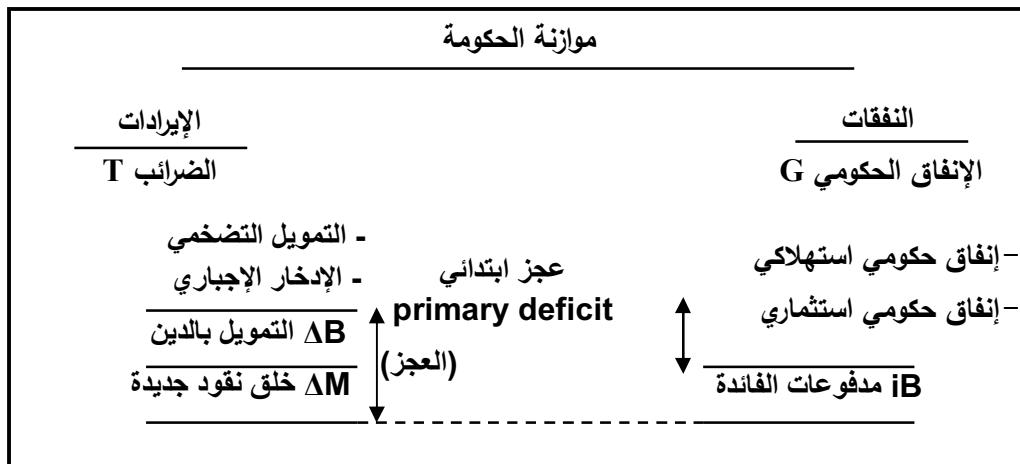
وتظهر مشكلة الدين العام حين تصل المديونية إلى مستويات عالية تفوق حجم الناتج المحلي للدولة أو حجم صادراتها. وهذا لا تكمن المشكلة في الاقتراض بحد ذاته لأن جميع الدول بما فيها الصناعية السبع G7 دول مقترضة وإنما في حجم المديونية الذي تستطيع كل دولة أن تتحمله. (www.suhuf.net)

١.١ العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام

ليكن المدخل المناسب في الوصول إلى معدل الدين المتوازن هو الموازنة الحكومية التي تعمل على احتواء الدين العام من خلال البرنامج الذي تعرضه الحكومة في بداية كل سنة مالية. والشكل (١) يعرض المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة التي تستخدمها لتغطية نفقاتها.

يظهر جانب النفقات، الإنفاق الحكومي المنظم (الاعتيادي) Regular governments pending payments transfers في حين يظهر في جانب الإيرادات، الإيرادات الحكومية تتصدرها الضرائب مضافةً إليها مجموع الدين والنقد الجديدة.

الشكل (١): المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة ونفقاتها



Manfred Gärtner, 1997, A primer in European Macroeconomics,
Prentic Hall, P.274

في بداية الوقت تسعى الحكومات إلى تراكم مدفوعات الفائدة على الدين العام. وفي الوقت نفسه لها خيارات محددة في تمويل العجز عن طريق إصدار السندات وطرحها للجمهور أو من خلال خلق النقود create money واستخدامها مدفوعات السلع والخدمات التي تتبعها الدولة أو فوائد لديون حكومية سابقة والخيار الثالث هو بيع الدولة موجودات عامة (sell public assets) عن طريق الخصخصة.

و من الطبيعي أن تتصدر الضرائب T قائمة الإيرادات لتمويل عجز الموازنة إذ أن:

$$BD = G + iB - T$$

ـ عجز الموازنة BD

ـ إجمالي النفقات G

ـ مدفوعات الفائدة iB

ـ إجمالي الضرائب T

1.2 جدلية العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام

لفترض أن البنك المركزي رفض تمويل العجز في الموازنة من خلال الإصدار النقدي (issuing money) عند $\Delta M = 0$ ، ويوضح قيد الميزانية Budget Constraint أن طرف الإيرادات يعادل طرف النفقات.

$$T + \Delta D = G + iB \dots (1)$$

وإذا ما افترضنا أن عجز الموازنة تتم معالجته بواسطة سندات حكومية فإن العلاقة بين عجز الموازنة BD والدين العام D تكون بالشكل الآتي:

$$BD_t = \Delta D = D_t - D_{t-1} \dots (2)$$

بمعنى أن اختلاف الدين العام في نهاية الفترة t مقارنة بالفترة $t-1$ ينتج عن عجز يتحقق في نهاية الفترة t (BD_t)، وحقيقة الأمر أن العلاقة بين عجز الموازنة وحجم الدين العام علاقة ذات اتجاهين ، إذ أن حجم الدين العام يؤثر سلباً في مستوى عجز الموازنة (حجازي، ٢٠٠٢، ٧)، وإيجابياً في كون الفوائد مدفوعات تحويلية تعمل على نقل المبالغ

من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات وبالتالي عدم تحمل الدولة لأي مدفوعات في وقت الدفع (الطائي، ٢٠٠٥، ١٣).

$$BD_t = (G-T) T + D_{t-1} \dots \quad (3)$$

إن الدين العام لا يؤثر على النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة، ولكن يظهر التأثير عند زيادة الحصيلة الضريبية على الإنفاق العام بنسبة أعلى من مدفوعات الفائدة على الدين العام وعلى أية حال كلما كان الدين العام كبيرا كلما ارتفعت مدفوعات الفائدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فارتفاع عجز الموازنة إلى مستويات معينة يوضح أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه وبالتالي يؤدي انخفاض حجم الإنفاق العام وزيادة المحصلات الضريبية المطلوبة إلى تحجيم هذا الدين الذي يعد أمراً صعباً ومحقاً لمظالم اجتماعية وكما تشير إليه المعادلة (3) وفي أفضل الأحوال إذا تحقق توازن أولي في الموازنة فإن الدين العام يمكن أن يسير بخطى سريعة نتيجة لمدفوعات الفائدة على الدين المتراكם وتمويلها بقروض جديدة.

١.٣ ديناميكية العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين العام

من أجل الوصول إلى تحليل أكثر واقعية ننتقل إلى التحليل الديناميكي الذي يوضح أن الإيرادات الضريبية تنمو بصورة متواصلة مع النمو الاقتصادي مما يسمح للحكومة (في حالة ضبط وترشيد الإنفاق) بتحقيق فائض في الموازنة. فمع تزايد الدخل القومي (y) تتزايد المحصلات الضريبية بنسبة t_y سنوياً، وهذا الفائض الأولي يمكن أن يتراكم ويقلل من عجز الموازنة لتتراجع معدلات نمو الدين العام الذي يحد من نمو المدفوعات التحويلية وبناءً عليه فإن التغيرات المقصودة في كل من G , T تجعل العجز ينموا أو ينخفض عبر الزمن معتمداً على المحددات الأساسية الثلاثة التالية: حجم الدين العام، متوسط أسعار الفائدة على السندات، معدل نمو الدخل القومي (جاري، ٢٠٠٢، ٨، ٢٧٥)، (Gärtner, 1997).

وتشير الدراسات القياسية التي تربط العجز والدين العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى إلى وجود علاقة سلبية بين كل من معدل نمو الناتج والعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي ومقدار العجز في الموازنة (نسبة من إجمالي النفقات) ووجود علاقة طردية موجبة بين متوسط أسعار الفائدة على السندات ومقدار العجز في الموازنة (نسبة من إجمالي النفقات) كما تبين تلك الدراسات أيضاً وجود علاقة سلبية بين مقدار العجز والنمو الاقتصادي حيث يمتص العجز في الموازنة الموارد المالية التي يمكن استثمارها في القطاع الخاص.

إن آثار التحليل الديناميكي تتعدى حدود الاستقرار الاقتصادي ففي ظل حالة التضخم يمكن أن يكون لطبيعة التحليل بعد آخر بافتراض أن p هو مستوى الأسعار وأن D_t هو الدين الاسمي في نهاية الفترة t فإن حجم ضريبة التضخم (F) هو ببساطة ذلك المقدار الذي ينبغي أن يزيد به الدين العام الاسمي القائم لحفظه على قيمته الحقيقة أو:

$$F = (p_t - p_{t-1}) D_{t-1} = \Delta p_t D_{t-1} \dots \quad (4)$$

إذ أن p_t هو معدل التضخم خلال الفترة t . وفي هذه الحالة فإن الزيادة الحقيقة في الدين العام تمثل عجز الموازنة مطروحاً منها ضريبة التضخم أو:

$$\Delta RD_t = BD_t - F \dots \quad (5)$$

تعرف ضريبة التضخم بـ السنيوريج (Seigniorage) أي الربح من الإصدار النقدي أو كما يسمى بعائد الإصدار النقدي ويطلق عليه في بعض الأحيان بالتمويل

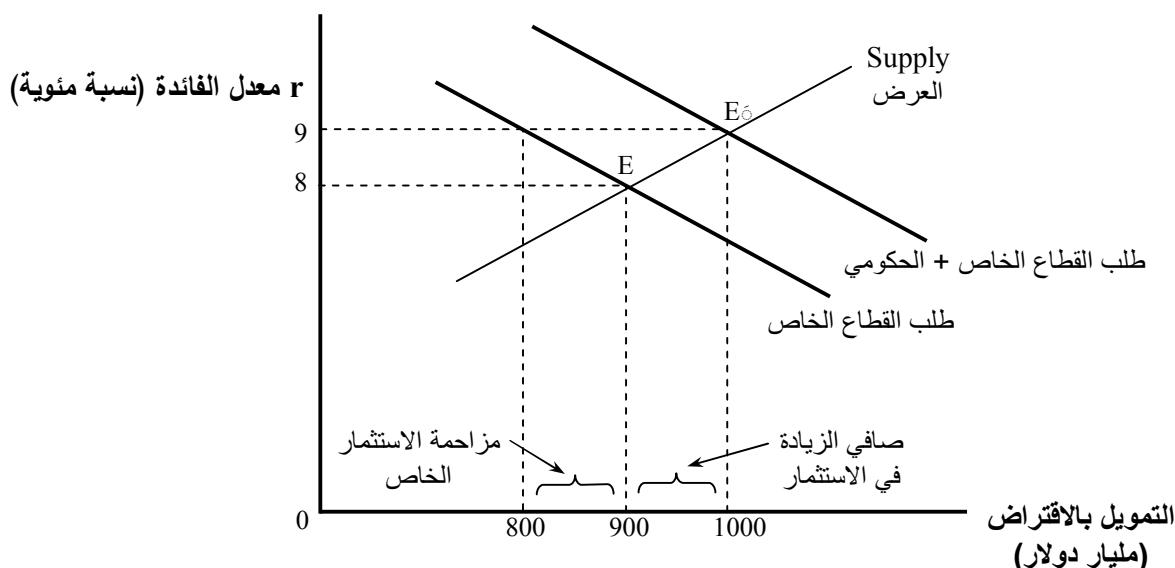
التضخم وهو ما تحصل عليه الدولة من إيرادات عامة ناجمة عن فعالية خلق النقود لمجرد تولي السلطة النقدية للعمليات النقدية (صالح، ٢٠٠٠، ٦٣).

وهكذا كلما كان معدل التضخم مرتفعاً وحجم الدين مرتفعاً ازداد العجز الحكومي الاسمي دون زيادة حقيقية في الدين. ففي السبعينيات من القرن الماضي حققت الدول عجزاً اسمياً في الموازنة وهي في الحقيقة كانت تحقق فائضاً بسبب ضريبة التضخم العالية.

ومن المناسب الإشارة إلى أن تمويل العجز بالدين العام يؤدي إلى آثار طاردة أو مزاحمة (Crowding out effects) فالأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو إنشاء مساكن أو زيادة الاستهلاك الذي يحفز الإنتاج. وهكذا فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في القنوات الحكومية وربما أحدث آثاراً انكمashية (الفارس، ٢٠٠١، ١٥٧-١٥٨).

ولتشجيع الاقتراض في الدين العام تلجأ الحكومة إلى رفع معدلات الفائدة، ويعتمد التزام الجمهور على الاستجابة لهذه المعدلات، وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القراءات سينخفض الاستثمار الخاص نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة وهي أحد أهم تكاليف الإنتاج أما إذا كان الطلب على الاستثمار لا يستجيب للتغير في معدلات الفائدة، فإن أثر المزاحمة سيكون صغيراً فعلاً والشكل (٢) يوضح ذلك:

(Hyman, 1994, 419) (٢) يوضح ذلك: أثر المزاحمة



David N. Hyman, 1994, Macroeconomics, 3rd. ed., McGraw-Hill, P. 419

يلاحظ من الشكل السابق أنه عندما تفترض الحكومة لتمويل العجز فإن الطلب على الائتمان يرتفع والنتيجة هي ارتفاع في معدلات الفائدة في السوق وفي هذه الحالة ينخفض الطلب على الاستثمار للقطاع الخاص وبالتالي فإن الاستثمار الخاص يكون مزاحماً نتيجة لاقتراض الحكومة لتمويل العجز (Hyman, 1994, 419).

إن أثر المزاحمة يتمثل في انخفاض مشتريات الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة لاقتراض الحكومة. ويعتمد على الاستجابة لمعدلات الفائدة عند زيادة الطلب الحكومي لتمويل القروض أما انخفاض الاستثمار الخاص فيكون نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة وإذا كان الطلب على الاستثمارات لا يستجيب للتغير في معدلات الفائدة فإن أثر المزاحمة سيكون محدوداً.

وبناءً عليه يُعد أثر المزاحمة أثراً توسيعياً في عجز الموازنة عن طريق تخفيض المكون الأساسي الخاص من الطلب الكلي.

أن خفض الإنفاق الخاص من الموازنة يعمل على تقليل أثر المضارع عند زيادة الإنفاق الحكومي، وتتجدر الإشارة إلى أنه تحت ضغط معدلات الأسعار فإن نتيجة العجز في الموازنة ولاسيما في اقتصاد شبه مغلق سيكون التشغيل الكامل لاستقرارية معدلات الإنفاق الحكومي سبباً في إزاحة الاستثمار الخاص. (Hyman, 1994, 419-420)

١.٤ مؤشرات ومقاييس الدين العام

يشير الدين العام الداخلي إلى مجموع القروض الداخلية التي حصلت عليها الحكومة من الأفراد عن طريق طرحها لسندات وبطرق إصدار مختلفة ولكن مجموع هذا الدين لا يمثل العبء الحقيقي للدين العام، إذ يمكن التعبير عن الدين العام بأنه يمثل مجموع القروض العامة مضافاً إليها مجموع النقود الجديدة التي أصدرها البنك المركزي. وتتأتي عملية الإصدار هذه لمواجهة العجز الحقيقي في الموازنة وفق آلية مدروسة يتفق عليها البنك المركزي والخزينة العامة عن طريق أدوات خزانة غير اعتيادية تصدرها الأخيرة وتتراوح مدتها بين (ستة أشهر إلى سنة) وهي أشبه بالسندات يثبت فيها دائنية الحكومة للبنك المركزي وبمعلوماتية أن الخزينة لها حساب خاص لدى البنك المركزي تسحب بموجب هذه الأدوات حاجتها من النقد الجديد.

ومن المؤشرات المعتمدة في قياس عبء الدين العام الداخلي

- نسبة الدين: الدخل

ويبيّن هذا المؤشر مدى الاستقرار في اقتصاد ما وعلاقته بالدين العام ويمكن حسابه كالتالي:

$$\frac{\text{حجم الدين العام}}{\text{الدخل القومي (بالأسعار الجارية)}} =$$

- معدل الخدمة: الدخل

وتُعد هذه النسبة مهمة حيث تشير إلى العبء المالي الإجمالي للدين وتمثل:

$$\frac{\text{مدفوعات الفائدة السنوية على الدين العام}}{=}$$

وتوضح هذه النسبة **المعدل للقمعي للدين** وما يمكن استقطاعه من الدخل القومي بالحد الذي يمكن تقدير قدرة الإيرادات الفائضة (السندات أو أدوات الخزانة) لسد أعباء الفائدة على الدين وتغيراتها (Mithani, 1998, 277-281).

- نسبة كلفة الفائدة : الإيرادات

وتُعد هذه النسبة مهمة لأغراض الموازنة وتحسب كالتالي:

$$\frac{\text{التغير في خدمة الدين (كلفة الفائدة)}}{=}$$

$$\frac{\text{الإيرادات الضريبية الكلية}}{=}$$

حيث تشير إلى مدى العبء المالي للدين العام.

- معدل الخدمة : الإيرادات والنفقات

يستخدم هذا المؤشر للتعبير عن معدل الخدمة في مدفوعات الفائدة على الدين العام وتقديره كالتالي:

$$\frac{\text{مدفوعات الفائدة السنوية على الدين العام}}{\text{مجموع الإيرادات والنفقات}} =$$

ويعبر هذا المؤشر عن حجم الإيرادات والنفقات المطلوبة لمقابلة خدمة الدين فقط. وزيادة الاقتراض العام محفومة بزيادة معدلات الفائدة التي تقود إلى معدلات أعلى في فترات زمنية لاحقة.

$$\frac{\text{مدفوعات الفائدة للقروض العامة}}{\text{ربح مشروع القطاع العام}} = \text{- نسبة كلفة الفائدة : ربح}$$

أما المؤشرات المعتمدة في قياس عبء الدين العام الخارجي (Mithani, 1998, 281)

خدمة الدين الخارجي**- نسبة خدمة الدين : الدخل القومي**

الدخل القومي (بالأسعار الجارية) وتووضح هذه النسبة مدى عبء خدمة الدين (زيادةً وإنخفاضاً) خلال مدة زمنية.

$$\frac{\text{خدمة الدين الخارجي}}{\text{الإدخار (بالأسعار الجارية)}} = \text{- نسبة خدمة الدين : الإدخار}$$

$$\frac{\text{مجموع الدين الخارجي}}{\text{الدخل القومي (بالأسعار الجارية)}} = \text{- نسبة الدين : الدخل القومي}$$

$$\frac{\text{خدمة الدين الخارجي}}{\text{أرباح الصادرات}} = \text{- نسبة خدمة الدين: الصادرات}$$

٢. المؤشرات المالية وتحليل العلاقات السببية

٢.١ تحليل المؤشرات والنسب المالية في بلدان العينة

تشير بيانات المدة (١٩٩٠-٢٠٠٤) في المغرب إلى أنه لم يشهد تحسناً ملحوظاً في الوضع المالي لموازنته باستثناء السنوات (١٩٩٩ و٢٠٠١) إذ حققت فائضاً نسبته (٩٠.٩٪، ٢٠.٢٪) على التوالي ويعود ذلك إلى استمرارها في تطبيق برامج الخصخصة، حيث طرأ تحسن ملحوظ في إيرادات الموازنة في تلك السنوات نتيجة عمليات بيع جزء من أصول الحكومة بنسبة ٣٥٪ من رأس المال شركة اتصالات المغرب وتحسين الإيرادات الضريبية (بنك المغرب المركزي، ٢٠٠١، ٧٥-٧٣). ثم استمر مسلسل العجز بوتيرة متقللة تقريباً.

أما معدل الدين العام فيبدو قاسياً ولاسيما في الأعوام الخمسة الأولى من مدة الدراسة حيث تجاوز هذا المعدل حجم الناتج المحلي أو اقترب منه ولم تكن السنوات الأخرى أفضل حالاً من سابقاتها؛ ومرد ذلك إلى أن المغرب من الدول الـ١٤ تقليلة المديونية في العالم حسب تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٧، وهذه المعدلات تعكس أيضاً أن معدلات الدين للناتج المحلي. وبمتوسط عام يلاحظ أن الفترة الثانية (١٩٩٦-٢٠٠٠) شهدت أوطأ معدل للعجز إذ بلغ (٢.٩٠٪) وسبب ذلك أن الحكومة المغربية استخدمت الموارد المالية المتأنية من عمليات الخصخصة لمواجهة العجز المالي الذي تعاني منه (صندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ٢٢٨). قابل ذلك معدل الدين إلى الناتج (٤.٩٨٪)، أما الفترة الأخيرة فقد شهدت أوطأ معدلات للدين العام إذ بلغت (٥.٣٨٪) ونتيجة لخفض التزامات الحكومة المغربية تجاه الخارج وتزايد الالتجاء إلى السوق الداخلية، ساعدت عليه وفرة السيولة خلال السنوات الأخيرة (بنك المغرب المركزي، ٢٠٠٣، ٩٠).

أما ما يخص الأردن فالمشهد يبدو مأساوياً أكثر ولاسيما أن معدلات الدين العام قد تجاوزت الضعف في عامي ١٩٩١، ١٩٩٠ لتصل إلى (٥٠٢٢٢٪، ٢٠٠٪) على التوالي، وفي السنوات التي تلتها انخفض العجز بصورة ملحوظة ومعه حققت الموازنة فائضاً بمقادير (٣.٠٪، ١.٨٪) في الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ على الترتيب ويعزى ذلك إلى تنفيذ برامج التخصيص التي بدأت في عام ١٩٩٠ (صندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ٧٠)، فضلاً عن دخول أعداد كبيرة من العمالة الفلسطينية القادمة من الكويت وطرد الأخيرة لهم بسبب موقف سياسي تتبثها القيادة الفلسطينية آنذاك حيال أزمة الخليج الأولى.

أما فيما يتعلق بمتوسط السنوات للمدة كلها فنرى أن الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) حققت أعلى نسبة عجز بلغت (-٤٪) ورافق هذه النسبة انخفاض في نسبة الدين عن الفترة السابقة، وجاء هذا الانخفاض حصيلة لانخفاض القروض الداخلية في عام ١٩٩٩ (الطائي، ٢٠٠٥، ٥٠). وفي الفترة الأخيرة من مدة الدراسة تلازم انخفاض كل من عجز الموازنة والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لـ تونس فكان الوضع أفضل حالاً فياساً بالمغرب والأردن إذ شهدت معدلات العجز أعلى مستوى لها في السنوات الثلاث الأولى (-٣.١٪، ١٠.١٪، ٨.٩٪) على التوالي أعقدها معدلات دين تكاد تكون متقاربة ومتقللة.

وكمتوسط عام نلاحظ أن كلّاً من نسبة الدين وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) مقارنة بالفترة التي سبقتها فقد ساعد تنفيذ برنامج التخصيص التي بدأت عام ١٩٩٥ على تخفيض العجز والدين، حيث توفرت الحكومة أولاً عن تقديم الدعم سواء لمؤسسة النقل أو شركات أخرى جرى تخصيصها ومن جهة أخرى قامت الحكومة بتسييد بعض الديون الداخلية والخارجية من عوائد الخصخصة (صندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ١٠٥).

أما في الفترة الأخيرة من مدة الدراسة فكان معدل العجز مماثلاً لما في الفترة الثانية، كما انخفض معدل الدين فيها (٢٠٠٤-٢٠٠١) إلى (٦١.١٪) نتيجة لقيام الحكومة التونسية بتمويل العجز عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل (٥٢ أسبوع) في الأسواق المالية لتسديد الدين العام (Central Bank of Tunis, 2004, 161).

أما في مصر فلم يكن الحال أفضل من المغرب والأردن إذ تجاوز حجم الدين حجم الناتج المحلي للسنوات (١٩٩٠-١٩٩٦) حيث تراوحت معدلات الدين ما بين (٧٠.٠٪-١٠٢.٦٪) أي إن هناك انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة وقابل ذلك انخفاض في العجز بدأ من عام ١٩٩١ إذ عممت الحكومة إلى تخفيض نفقاتها والعمل على رفع وتنويع مصادر الإيرادات من خلال التأثير على هيكل النفقات والإيرادات (الطائي، ٢٠٠٥، ٧٩)، وجدير ذكره أن مصر في هذه المدة قد أطفئ جزءاً كبيراً من ديونها تجاه العالم الخارجي والمقدرة بـ(١٧) مليار دولار مكافأة لها في تحشيد الموقف العربي والأذن لقوات الاحتلال بتحرير الكويت وغزو العراق.

وقد شهدت تلك الفترة دخول برامج التخصيص في مصر مرحلة التنفيذ والإنجاز ابتداء من عام ١٩٩١ (صندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ١١١). ثم عاد كلّ من عجز الموازنة والدين العام ليارتفاع في السنوات اللاحقة.

وكان متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٠) التي تمثلت بعجز (٣.٣٪) ودين عام (١٤١.٧٪) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وال فترة التالية (١٩٩٦-٢٠٠٠) نرى انخفاض العجز والدين إلى (٩.٢٪) و (٣.٨٪) على الترتيب ويرجع ذلك إلى تبني الحكومة المصرية لبرامج التخصيص التي مهدت الطريق أمام إدارة الدين بكفاءة أكبر (صندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ١٥٨) وفي نهاية المدة ارتفع كلّ من عجز الموازنة والدين العام في متوسط سنواتها الأخيرة إذ وصل عجز الموازنة إلى (٩.٥٪) و الدين العام إلى (٦.٦٪) ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة عبء الدين على مصر في السنوات الأخيرة (الأمانة العامة وأخرون، ٢٠٠٠، ١٥٧).

جدول (١) نسبة الدين وعجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي (١٩٩٠-٢٠٠٤)*

المغرب		الأردن		البلد السنوات
العجز أو الفائض/الناتج	الدين/الناتج	العجز أو الفائض/الناتج	الدين/الناتج	
٤,٤-	١١٨,٠	٦,٨-	٢٢٠,٥	١٩٩٠
٣,١-	١٠١,٨	٢,٥-	٢٢٢,٢	١٩٩١
١,٨-	٩٥,٦	٠,٣+	١٦٨,٩	١٩٩٢
٣,٠-	١٠١,٤	١,٨+	١٣٨,٦	١٩٩٣
٣,٣-	٩٥,٠	١,٩-	١٢٩,٠	١٩٩٤
٣,٣-	٩١,٩	١,٧-	١١٨,٢	١٩٩٥
٣,٣-	٨١,٧	٣,٢-	١٢١,٦	١٩٩٦
٣,٠-	٨٨,٧	٣,٢-	١١١,١	١٩٩٧
٣,٨-	٩٣,٥	٦,٣	١٠٩,٤	١٩٩٨
٠,٩+	٩٢,٥	٣,٩-	١٠٨,٠	١٩٩٩
٥,٣-	٩٠,٤	٣,٤-	١٠٠,٦	٢٠٠٠
٠,٢+	٨٦,٦	٣,٥-	٩٢,٠	٢٠٠١
٤,٣-	٨٥,٧	٤,١	١٠١,١	٢٠٠٢
٤,١-	٨٢,٣	١,٧-	١٠٢,١	٢٠٠٣
٥,١-	٧٩,٥	١,٥-	٩٠,٩	٢٠٠٤
٣,٢	١٠٠,٦	١,٨-	١٦٦,٢	٩٥-٩٠
٢,٩-	٨٩,٤	٤-	١١٠,١	٢٠٠٠-٩٦
٣,٣-	٨٣,٥	٢,٧-	٩٦,٥	٢٠٠٤-٢٠٠١
مصر		تونس		البلد السنوات
العجز أو الفائض/الناتج	الدين/الناتج	العجز أو الفائض/الناتج	الدين/الناتج	
٩,٦-	١٦٠,٠	١٠,٣-	٧٦,٧	١٩٩٠
٦,٥-	١٧٣,٨	١٠,١-	٧٩,٧	١٩٩١
٧,٦-	١٤١,٠	٨,٩-	٦٨,٣	١٩٩٢
٤,٩-	١٣٠,٢	٢,٩-	٧٣,٩	١٩٩٣
٢,١-	١٢٣,٨	١,١-	٨١,١	١٩٩٤
١,٢-	١٠١,٥	٣,٢-	٨٠,٦	١٩٩٥
١,٣-	١٠٢,٦	٣,١-	٧٨,٦	١٩٩٦
٠,٩-	٩٥,٢	٣,٨-	٧٩,٦	١٩٩٧
٥,٧-	٨٢,٧	٠,٤-	٧٦,٩	١٩٩٨
٢,٩-	٧٩,٤	٢,٣-	٧٩,٦	١٩٩٩
٣,٩-	٧٦,٤	١,٩-	٦٥,٢	٢٠٠٠
٥,٦-	٨٧,٣	٢,٧-	٦٦,٢	٢٠٠١
٥,٩-	١٢١,٤	١,٦-	٦١,٨	٢٠٠٢
٦,١-	١٢٨,٥	٣,١-	٧٥,٧	٢٠٠٣
٥,٩-	١٢٩,٠	١,٩-	٨٠,٧	٢٠٠٤
٥,٣-	١٤١,٧	٦,١-	٧٦,٧	٩٥-٩٠
٢,٩-	٨٧,٣	٢,٣-	٧٥,٩	٢٠٠٠-٩٦
٥,٩-	١١٦,٦	٢,٣-	٧١,١	٢٠٠٤-٢٠٠١

* الجداول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: ١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.

- صندوق النقد العربي، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، ١٩٩٨، أبو ظبي، الإمارات.

- صندوق النقد العربي، بيانات منشورة على الموقع:

www.amf.org

- IMF, 1998, Government Finance Statistics, Year Book, New York.

2.2 برامج التخصيص والموازنة

بدأ عدد من الدول المتقدمة والنامية في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاتجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة تعزيز الدور الذي يضطلع به السوق في توجيهه الموارد وتحجيم دور الذي تقوم به الحكومة (الطائي، ٢٠٠٥، ١٥) وقد سعت غالب الدول إلى تبني برامج التخصيص للحد من العجز في الموازنات العامة فضلاً عن المديونية الخارجية وتدحرج معدلات التبادل التجاري وخلق موازين المدفوعات الخارجية (عبد الكريم، ٢٠٠١، ١٤٠).

و جاء هذا التوجه لحل المشاكل الاقتصادية، ومع انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة القروض والمساعدات العربية - العربية، مرت الأقطار العربية بأزمة اقتصادية خطيرة تمثلت في مشكلة الحلقة المفرغة للديون. فهي تنفاق يوماً بعد يوم ومعها تتزايد حدة أعباء هذه الديون وتغطية هذه الأعباء لابد من ميزان مدفوعات إيجابي، وعليه لابد من اقتراض خارجي جديد وهكذا تستمر الحلقة.

وتتطلب برامج التخصيص والتكييف الهيكلي التي يضعها صندوق النقد الدولي IMF والمتعلقة بالموازنة العامة اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها: (الطائي، ٢٠٠٥، ١٦)

١. إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي ولاسيما المتعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية، وهنا يوصي الصندوق بأساليب عديدة أفضلها الإلغاء الكلي للدعم مرة واحدة.

٢. زيادة أسعار مواد الطاقة ولاسيما التي تستخدم في أغراض الاستهلاك المحلي، فضلاً عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة.

٣. تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، أي رفع يدها تدريجياً عن تعين الخريجين.

٤. الكف عن اللوچ في المشاريع الاستثمارية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

٥. المطالبة بدفع فئات الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور أو الرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في القطاع الحكومي.

٦. التخلص من الوحدات الإنتاجية المحققة للخسائر.

من خلال تطبيق النقاط السابقة تعمل برامج التخصيص على التخفيف من الأعباء الاقتصادية على خزينة الدولة.

2.3 تحليل العلاقات السببية

إن اتساع رقعة الدين العام الممول على الأغلب بخلق نقود جديدة يخلقها البنك المركزي صحته آثار تصخمية ملحوظة، وارتفاع كبير في مستويات الإنفاق الحكومي، وهذا الارتفاع تحكمه اعتبارات لا يمكن للدولة تجاوزها كالزيادة السكانية واتساع رقعة الخدمات العامة وما يتربّ عليه من أعباء مالية فضلاً عن اعتبارات معنوية تتعلق بمسؤولية الدولة تجاه الجمهور في تسديد دينها العام وفوائده، ونتائج ذلك توليد عجز حقيقي في الموازنة الحكومية.

وهذا العجز غالباً ما تكون معالجته في حدود ضيق في البلدان النامية فالخيارات أمامها محدودة، ولعل الأسلوب الأقصر والأقل كلفة يتم من خلال التمويل بالإصدار النقدي الجديد، (Deficit Monetization) الذي يشكل نسبة كبيرة في حجم الدين العام لأنّه يمثل حقوقاً للبنك المركزي على الحكومة من خلال حيازة البنك المركزي أو الجهاز المركزي لحوالات الخزينة بوصفها أحد أهم مصادر التمويل عن طريق السندات التي تتحدد فيها العناصر الأساسية المعروفة والمتمثلة بالفائدة والأجل ولعل أسلوب تقدير المربعات الصغرى لمرحلتين أو ما يعرف بـ(2SLS) يعتمد

في الأساس على تحليل التغذية الخلفية (Feed Back Analysis) بين المتغيرات أو ما يعرف بعلاقات التأثير المتبادل، ففي الوقت الذي يؤثر فيه عجز الموازنة ومعدلات الضرائب ومدفوّعات الفائدة في تحديد مستوى حجم الدين العام. فإن الأخير وبالاشتراك مع متغيرات أخرى كالتضخم وعرض النقد يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات العجز في الميزانية العامة

ويمكن توصيف العلاقات السببية بالنماذج الآتية:

$$D_{t-l} = f(BD, iB, T) \dots \dots \dots \quad (1)$$

$$D_{t-1} = \text{الدين العام نسبة من الناتج المحلي} \\ BD = \text{عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي}$$

$$BD = f(D_{t-1}, Inf, Ms) \dots \dots \dots (2)$$

Inf = التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس ١٩٩٠)
 Ms = عرض النقد بمفهومه الضيق M_1
وقد أوضحت نتائج التقدير أن الصيغة الخطية تعطى أفضل التقديرات وكالآتي:

الأردن

$$D_{t-l} = 1073 + 0.00145 \, BD - 11.3 \, iB + 0.959 \, T$$

$$t = 8.19 \quad 0.56 \quad 3.17 \quad 1.99$$

$$R^2 = 57.3\% \quad R^{*2} = 45.7\%$$

$D_w = 1.37$

$$BD = -56307 + 30.2 D_{t-1} + 542 Inf - 25.9 Ms$$

$t = 1.52 \quad 0.91 \quad 1.93 \quad 1.43$

$$R^2 \equiv 56.4\% \quad R^{\phi 2} \equiv 50.9\%$$

$D_w = 2.01$

يتضح من نتائج تقدير النموذج الأول أن للمتغيرين (iB) مدفوعات الفائدة و(T) الضرائب تأثيراً معنوياً سالباً للأول بمعنى أن ارتفاع مستوى مدفوعات الفائدة لم يكن الحافز الأكبر للأفراد في اقتناء السنديان والحوول دون عزوفهم عن شرائها.

أما الضرائب فلم يكن لها دور إيجابي، فزيادة وحدة واحدة من الضرائب مؤداه زيادة في حجم الدين قدره 0.95 وهي نتيجة تبدو غير منطقية للوهلة الأولى ولكن الحال يمكن القبول بها إذا كان دافع الضرائب هم ذاتهم من يتحمل عبء القروض وفوائدها (على مستوى الأفراد أو المؤسسات) ولا سيما في الأردن حيث لم يصل تأثير الضرائب إلى مستوى يمكن أن يشكل تأثيراً سلبياً على تراكم الدين العام من ناحية واعتماد الأردن بشكل أساسي وكبير على القروض الأجنبية والهيئات، من جهة ثانية تشير نتائج تقدير التموذج

الثاني إلى أن التضخم وحده قد شكل تأثيراً معنوياً موجباً على الدين العام وهي نتيجة منطقية فالآثار المباشرة التي خلفها التضخم على مجمل السيولة العامة للاقتصاد ولاسيما تعاظم كتلتها النقدية عن الاتساع في رقعة الدين العام الممول بالاقتراض المباشر من الجهاز المركزي.

وقد جاءت² R^2 لتعبر عن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في التعبير عن التغير في المتغير المعتمد في النموذج الأول بمعنى أن الدين العام في الأردن لم يعتمد في تغييره على متغيرات النموذج فقط بل تعداها إلى متغيرات أخرى خارجية تضمنها المتغير الوهمي، أما قيمة $D.w$ فهي منخفضة وطالما أن النموذج هو تقدير وليس تنبؤاً فمن غير المهم الاعتماد على المؤشر.

أما في الحالة الثانية فكان تفسير² R^2 مقارباً للحالة الأولى وعلى أن قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير الظاهرة في النموذج غير كافية وقوية، في حين نلاحظ وضوح قيمة $w.D$ لتشير إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل بين قيم الحد العشوائي، وبناءً عليه لم يكن هناك علاقة تأثير متبادل بين عجز الموازنة والدين العام في الأردن.

٢. المغرب

$$D_{t-1} = 20941 + 0.00206 BD - 3.78 iB + 1.60 T$$

$$t = \begin{matrix} 2.17 & 2.90 & 0.44 & 0.88 \end{matrix}$$

$$R^2 = 56.6 \% \quad R^{\circ 2} = 43.6 \% \quad D.w = 1.65$$

$$BD = -7515 + 118 D_{t-1} + 548 Inf - 173 Ms$$

$$t = \begin{matrix} 0.22 & 2.15 & 1.43 & 2.94 \end{matrix}$$

$$R^2 = 79.6 \% \quad R^{\circ 2} = 74.0 \% \quad D.w = 3.00$$

تشير نتائج تقدير النموذج الأول إلى معنوية العلاقة الموجبة بين عجز الموازنة والدين العام حيث زيادة مقدارها نقطة مؤوية واحدة من معدل عجز الموازنة مؤداه زيادة مقدارها (0.0020) وهي زيادة بسيطة على الرغم من أهميتها.

ولا غرابة في ذلك حيث أن المغرب على الرغم من تطبيقها لبرامج إصلاح اقتصادية فإنها لم تتمكن من تخفيف أعبائها أو إطفاء بعض ديونها. فمشكلة الدين العام في المغرب بقيت متراوحة في مكانها وبقى تأثير الكميات الاقتصادية والمالية بنفس المسافة عن مشكلة الدين العام في المغرب وانعكاساتها واتجاهاتها السلبية.

أما النموذج الثاني فأن نتائج التقدير أظهرت بشكل واضح معنوية العلاقة واتجاهها الإيجابي لمتغيري عجز الموازنة والضرائب حيث كانت قيم t المحتسبة بمستوى عالٍ إذ بلغ (2.94, 2.15) على التوالي هي أعلى من t الجدولية عند 5%， إذ تشير العلاقة بين حجم الدين العام ومعدلات عجز الموازنة إلى أنها كانت موجبة وهو ما تدعمه النظريات الاقتصادية والمالية والمنطق الذي يؤكّد ويدعم فرضية البحث هو أن إشكالية السياسة المالية

بقيت محصورة بين تطور الإنفاق الحكومي الذي تعكسه معدلات العجز في الموازنة وحجم الدين العام.

من جهة أخرى كان لمتغير عرض النقد تأثير معنوي موجب على معدلات عجز الموازنة في المغرب ومرده إتباع الأخير سياسة تنقيد العجز باعتباره الخيار الأقل كلفة لتمويل العجز في موازناتها بعد أن انتقلت الموازنة بأعباء المديونية حتى بلغت معدلات الدين الخارجي ضعف حجم الناتج المحلي في بعض سنوات السلسلة مدة الدراسة.

وتشير اختبارات R^2 في النموذج الأول إلى أن نسبة 43.6% من التغيرات الحاصلة في الدين العام سببها التغير في المتغيرات المستقلة، أما قيمة $D.w$ فكانت قريبة من الحد المقبول.

أما النموذج الثاني فكانت قيمة R^2 أفضل حالاً لأن تغيراً قيمته (74%) مرده المتغيرات المستقلة، وأن قيمة $D.w = 3.0$ تعطي مدلولاً إحصائياً إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

٣. مصر

$$\begin{aligned}
 D_{t-1} &= 4525 + 0.880 BD - 3.66 iB - 3.44 T \\
 t &= 3.53 \quad 6.36 \quad 0.68 \quad 2.03 \\
 R^2 &= 79.6 \% \quad R^{\circ 2} = 74.1 \% \\
 D.w &= 2.02 \\
 BD &= -0.182 + 0.00055 D_{t-1} + 0.018 Inf - 1.00 Ms \\
 t &= 0.27 \quad 3.39 \quad 2.02 \quad 6.7313 \\
 R^2 &= 92.0 \% \quad R^{\circ 2} = 89.0 \% \\
 D.w &= 1.64
 \end{aligned}$$

وفيما يخص مصر تشير نتائج تقدير النموذج الأول إلى معنوية العلاقة الموجبة بين عجز الموازنة العامة والدين العام حيث بلغت t المحتسبة (6.36) بمعنى أن زيادة مقدارها نقطة مؤدية من معدل عجز الموازنة مؤداها زيادة (0.88) من الدين العام.

أما متغير الضرائب فتشير نتائج التقدير إلى معنوية العلاقة السالبة بين مستوى الضرائب والدين العام ولعل ما تشكله الضرائب من أهمية نسبية تعد متواضعة لممارسة التأثير المطلوب للحد من تفاقم حجم الدين العام فالضرائب بحد ذاتها دين للحكومة على المكلفين (أفراداً ومؤسسات).

ولعل اتجاه العلاقة السلبية السالبة بين الضرائب وعجز الموازنة تدعمه النظريات المالية والاقتصادية. أو أن دور الضريبة بوصفها مورداً مالياً يقلل من لجوء الدولة إلى الدين العام أو الاقتراض لكن الأمر يختلف عندما يكون هذا المورد المتأتي من الضرائب منخفضاً نسبياً.

أما نتائج تقدير النموذج الثاني فتشير إلى إيجابية العلاقة الطردية بين كل من حجم الدين العام وعرض النقد من جهة ومعدلات العجز في الموازنة حيث بلغت قيم t (3.39 , 6.73) على التوالي.

إن نمطية العلاقات السببية بين عجز الموازنة والدين العام وبسبب عامل التغذية الخلفية بين المتغيرات المعتمدة تكونت حلقة مفرغة تعبر عن مضمون الإشكالية في السياسات المالية في مصر حيث الزيادة الملحوظة في معدلات الإنفاق الحكومي معبراً عنها بمعدلات العجز الذي رافقه زيادة في الطلب الكلي في ظل الحلقة المفرغة وصاحبها ارتفاع مستويات التضخم مما تطلب تأمين كميات من النقد الرخيص (Cheap Money) ذي القدرة الشرائية المنخفضة اللازمة لتغذية متطلبات الإنفاق الحكومي.

ويشير اختبار R^2 في النموذجين الأول والثاني إلى اتساع القدرة التفسيرية المستقلة ومدى تأثيرها على التغيير الحاصل في المتغير المعتمد إذ تقترب من ٩٠٪ في النموذج الثاني.

أما اختبار $D.W$ فيشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل بين متغيرات المتغير الوهمي في الحالة الأولى واقترابه من الحد الطبيعي في الحالة الثانية.

٤. تونس

$$D_{t-1} = -2934 + 0.000614 BD - 10.5 iB + 2.60 T$$

$$t = \begin{matrix} 1.26 & 0.92 & 1.89 & 3.71 \end{matrix}$$

$$R^2 = 90.2 \% \quad R^{\circ 2} = 87.5 \%$$

$$D.w = 1.01$$

$$BD = 5718447 - 111 D_{t-1} - 66737 Inf + 350 Ms$$

$$t = \begin{matrix} 5.59 & 1.70 & 4.41 & 3.07 \end{matrix}$$

$$R^2 = 70.6 \% \quad R^{\circ 2} = 62.6 \%$$

$$D.w = 1.84$$

يتضح من نتائج تقدير النموذج الأول أن العلاقة طردية بين مدفوعات الفائدة وحجم الدين العام وهي نتيجة منطقية إذ بلغت قيمة t فيها (1.89) وأن تغيراً قيمته وحدة واحدة في مدفوعات الفائدة يؤدي إلى زيادة قدرها وحدة واحدة في حجم الدين العام أي إن لمعدلات الفائدة تأثيراً محفزاً للجمهور للإقبال على السنادات.

أما متغير الضرائب فالنتيجة كانت عكس التكهنات فالعلاقة كانت موجبة مع متغير الدين العام وهذا ما يشير إلى تدني مستوى الضرائب إلى الحد الذي لم يكن لها تأثير يذكر في تراكم الدين العام وأسباب ذكرناها سابقاً فضلاً عن اعتماد دولة تونس على مصادر تمويل أخرى عدا الضرائب أهمها التمويل الخارجي.

أما النموذج الثاني فنتائجها جاءت لتعبر عن معنوية العلاقة السببية بين جميع المتغيرات المستقلة (التفسيرية) والمتغير المعتمد على معدل عجز الموازنة مما يدل على طبيعة العلاقة الجدلية ذات التأثير المتبادل بين عجز الموازنة من جهة وحجم الدين العام من جهة أخرى.

ويشير اختبار R^2 في النموذج الأول إلى القدرة التفسيرية العالية للنموذج إذ بلغ ما تقرره المتغيرات المستقلة ($R^2 = 87.5\%$) من إجمالي المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد قابله انخفاض في قيمة اختبار $D.w$ ليصل إلى (1.01).

أما قيمة R^2 في النموذج الثاني فان إجمالي ما نفسره المتغيرات المستقلة من تغيرات في المتغير المعتمد بلغ (62.6 %) واقترب اختبار $D.W.$ من حدوده الطبيعية.

الاستنتاجات

١. ضرورة التمييز بين العجز والدين الاسمي عن نظيريهما الحقيقي، ففي الوقت الذي تسجل فيه موازنات العربية عجزاً اسميًّا يمثل ذلك في الحقيقة فائضاً في كثير من الأحيان بسبب ضريبة التضخم العالمية لكون الارتفاع في معدلات الدين العام يرافقه معدلات تضخمية.
٢. لم تتمكن البلدان عينة الدراسة من معالجة مشكلة الدين العام والعجز وعلى مدى الفترة الزمنية رغم تطبيقها لبرامج إصلاحية مثل الخصخصة، وبقي دور هذه البرامج محدوداً، بل أن طبيعة الدين العام في هذه البلدان يغذي نفسه بنفسه وأي محاولة لخفض الإنفاق وزيادة المتحصلات الضريبية المطلوبة لتجريم هذا الدين يعد أمراً صعباً ومحقاً لمظالم اجتماعية.
٣. من واقع بيانات دول العينة وبالاعتماد على مؤشرى نسبة الدين العام وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي كان التطور في مستوى الإنفاق الحكومي يعكس نمطية متوازنة لم تتغير طيلة مدة الدراسة وعكسها مؤشر عجز الموازنة المزمن في موازنات تلك البلدان وبالتالي فإن مسار الإيرادات ومنها الدين العام يعكس النمطية المتوازنة والمترابطة ذاتها.
٤. تشير نتائج تقدير النماذج القياسية إلى أن هناك علاقة تأثير متبادل في كل من مصر والمغرب وتونس، أما بالنسبة للأردن فلم تلق هذه الفرضية قبولاً أو دعماً تجريبياً.
٥. تشير نتائج التقدير للنماذج القياسية وما عرضته الدراسة من إطار نظري إلى أن التمويل التضخمي أو تمويل العجز بالدين العام يؤدي إلى آثار طاردة أو مزاحمة (Crowding out effects) للأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها للإنفاق الاستثماري الخاص مقابل حصول القطاع العام على أموال الدين العام.
٦. تتجسد الإشكالية أو المأزق الذي وقعت فيه السياسات المالية العربية في بلدان العينة بالحلقة المفرغة (A vicious Circle) وبقيت محصورة بين ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي نمطية متوازنة طيلة مدة الدراسة معبراً عنها بحالات العجز المزمن ومواجهة هذا العجز بإصدار النقود الجديدة وارتفاع الدين العام وخدمته إلى حد لم يعد بمقدور هذه البلدان احتواؤه.
٧. تدعو الأمانة العلمية إلى التصريح بالقول أن ما جاءت به الدراسة من نتائج التقدير إلى ظهور إشارات بعض معلمات الكميات الاقتصادية والمالية عكس التكهنت المبنية على إطار النظريات الاقتصادية والمالية والمنطق رغم جدية العمل والحصول على البيانات من مصادرها الحقيقة واستخدام جميع الصيغ القياسية وبتلكلفات زمنية لسنة وستين وثلاث ولسلسلة زمنية قدرها ١٥ سنة وبالأسعار الثابتة. وهذا يدل على عدم جدواه فاعلية السياسة المالية ما لم تقترب بعنصرتين أساسيين أولهما السياسة النقدية وثانيهما أن يكون عمل توليفة السياستين الإنفاقية والإيرادية ضمن سياسة مدروسة و اختيار توقيت زمني مناسب لأنه في ظل عالم اليوم من غير المعقول أن كل شيء ثابت وليس هناك خطر !! It's Every Thing Certain, No Risk..!!

المقترحات

تنحصر مقترحات الدراسة بنقطتين أساسيتين:

١. دعوة الباحثين إلى مواصلة دراسة هذه المشاكل لما لها من رسالة واضحة في الكشف عن سياسة حكومات البلدان وشعوبها.
٢. طالما وقعت هذه البلدان بالحلقة المفرغة للسياسات المالية الخاطئة وتقادياً لكثير من التخبط وتراكم الدين وبشكل حزوني، يجدر بها مكافحة شعوبها والعمل على تبني برامج إصلاحية قاسية منها سياسات التحرر المالي وتحرير التجارة الخارجية والمبادرة إلى تبادل الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص في بعض المجالات، واستخدام وسائل السياسة المالية والعزوف عن التمسك بالمبادئ التي حكمت موازنات الدول العربية مثل إنفاق المبالغ على الدفاع والتسلیح وتحويل تلك التخصيصات المالية المهمة إلى قطاعات أخرى أكثر فائدة لشعوبها مثل الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان والإسكان وترك فكرة مواجهة التهديدات والتحديات طالما أن لغة التطبيع والاستسلام باتت سمة غالبة على هذه الأنظمة.

المصادر**أولاً. المصادر العربية****آ. المطبوعات الحكومية والمنظمات**

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٩٤ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، أبو ظبي، الإمارات.

٢. بنك المغرب المركزي، ٢٠٠١ ،التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ ،على الموقع:

٣. بنك المغرب المركزي، ٢٠٠٣ ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ ، على الموقع:

www.bkam.ma

٤. صندوق النقد العربي، ١٩٩٨ ، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، أبو ظبي، الإمارات.

٥. صندوق النقد العربي، ٢٠٠١ ، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، أبو ظبي، الإمارات.

٦. صندوق النقد العربي، بيانات منشورة على الموقع: www.amf.org

ب. الرسائل الجامعية

١. عاتق سالم جبر ، ٢٠٠٠ ، اتجاهات السياسيين المالية والنقدية في الاقتصاد اليمني في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٢. عدي سالم علي الطائي ، ٢٠٠٥ ، الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة لمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

ج. الكتب

١. عبد الرزاق الفارس، ٢٠٠١ ، الحكومة والقراء والإتفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

د. البحوث

١. أسامة عبد المجيد العاني ، ٢٠٠١ ، الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلية في قطر عربية مختارة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٠ ، بيت الحكم، بغداد.

٢. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، ٢٠٠١ ، التحول إلى القطاع الخاص (الشخصية) مع الإشارة إلى برنامج التحول إلى القطاع الخاص في الصناعات التحويلية في العراق – دراسة نظرية تحليلية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٦٤ ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٣. المرسي السيد حجازي، ٢٠٠٢ ، اتساع نطاق الدين العام في العالم الإسلامي المشكلة والحلول، على الموقع: www.uqu.edu.sa/icie/webpages/bhooth/47.doc

٤. د. مظهر محمد صالح، ٢٠٠٠ ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار الاقتصادي – دراسة في استخدام نظرية (MISES)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكم، بغداد.

ثانياً. المصادر الإنكليزية

A. Publication

1. Central Bank of Tunis, 2004, Annual Report 2004, in web site: www.bct.gov.th/bct/siteprod/francais/index.jsp.
2. IMF, 1998, Government Finance Statistics, Year Book, New York.

B. Books:

1. David N. Hyman, 1994, Macroeconomics, 3rd ed, McGraw-Hill, New York.
2. D.W. Mithanl, 1998, Modern Public Finance, Himalaya Publishing, New Delhi.
3. J. vihar, Burla, 1975, 247-255.
4. Manfred Gärtner, 1997, A primer in European Macroeconomics, Prentice Hall, McGraw-Hill, New York.
5. Paul A. Samuelson, 1987, Economics, 11th ed, Harper a rd Raw, New York.

ثالثاً. الإنترنـت

1. www.suhuf.net.sa/zoozjaz/jun/25/ec6.ntw.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.